### وسط تأكيد على ضرورة تنويع هيكل الاقتصاد وتدعيم القطاع الخاص

# اختتام فعاليات مؤتمر اليورومني بالكويت

اختتم أمس بالكويت فعاليات المؤتمر السنوي لليورومني 2014 بحضور كل من وزير المالية انس الصالح، ومحافظ البنك المركزي محمد الهاشل، وبمشاركة ما يقرب من 350 من كبار المتخصصين في الأعمال المصرفية ورجال الأعمال، حيث تناول المؤتمر التحديات التي تواجه الاقتصاد الكويتي.

كما ناقش المؤتمر مستقبل القطاع البنكي في الكويت ومساهمة البنوك الكويتية في تمويل المشاريع بالبلاد إضافة إلى عودة شركات الاستثمار من جديد التي تمثل الثقل للقطاع المصرفي.

وبحث الخبراء المشاركون بالمؤتمر المخاطر والتحديات التي تواجه النظام المصرفي الكويتي في ظل الازمات العالمية بالإضافة إلى إمكانية تحمل القطاع مخاطر تمويل القطاع العقاري.

و تم من خلال فعاليات المؤتمر استعراض أهم المستجدات على الساحة المصرفية عالميا وإقليميا، وكذلك أوضاع القطاع المصرفي بشكل عام.

وبحث المؤتمر تسليط الضوء على القطاع العقاري في الكويت و الطلب على السلع كما ناقش الفرص العالمية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وآسيا.

وقال أنس الصالح وزير المالية على هامش المؤتمر السنوي لليورمني 2014 أن الكويت تعمل خلال الفترة الحالية على محورين من اجل تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي حيث يتم العمل على زيادة مرونة الموازنة العامة للدولة على شقيها الإيرادات و كذلك المصروفات.

وأضاف الصالح ان المحور الاول يتضمن برنامج اصلاح الادارة المالية للدولة والذي يتم التنسيق فيه مع البنك الدولي لإصلاح الادارة المالية للدولة والعمل على تعبئة الموارد المالية والتخصيص الامثل لها من اجل تحقيق الاهداف الانمائية الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار الصالح إلى ان المحور الثاني يتمثل في اصلاح هيكل الأجور والعمل على تنمية الطاقة البشرية من خلال تدريب العمالة المحلية والعمل على اثقالها لتواكب متطلبات السوق المتجدد باستمرار.

وذكر ان الاقتصاد الكويتي يتسم بملامح مميزة تشكلت نتيجة اعتماده على القطاع النفطي بصورة أساسية ما ترتب عليه اكتساب السياسة المالية دورا هاما في دفع عجلة النشاط الاقتصادي غير النفطي.

وشدد على ان الحكومة الكويتية حرصت على بناء أركان الدولة الحديثة من حيث توفير الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم والمرافق العامة وتطوير البنى التحتية ما أدى الى تعاظم دور الانفاق الحكومي كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي.

وذكر ان هذه السمات المميزة لملامح هيكل الاقتصاد الكويتي من شأنها «أن تفرض علينا وجوب العمل الجاد على تنويع هيكل اقتصادنا الوطني وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بما يتماشى مع الأهداف الإستراتيجية للتطوير والتنمية».

من جانبه أكد محمد الهاشل محافظ البنك المركزي الكويتي أن المركزي الكويتي يولي اهتمام كبير إلى تمويل العقار السكني والعمل على تجنب المخاطر المتعلقة بالاستقرار المالي.

وأضاف الهاشل ان المركزي يواصل العمل الدؤوب من أجل الارتقاء بمعايير الرقابة والإصلاحات التي تخص الجهاز المصرفي الكويتي وعلى رأسها معايير بازل 3.

جانب من المؤتمر

■ الصالح : نعمل خلال الفترة الحالية على محورين من أجل تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي للبلاد

### بوابة عالمية جديدة للشركات الهندية عبر «مجمّع الأعمال» في «دبي ورلد سنترال»

# «دبي ورلد سنترال» يبحث فرص التعاون التجاري مع الهند

اختتم وفد من «دبي ورلد سنترال»، المشروع المصمّم خصيصا ليكون أول مدينة مطار متكاملة في العالم، مؤخرا جولة الى الهند إستمرت على مدى ستة ايام لبحث فرص التعاون وترسيخ أواصر العلاقات التجارية مع مجتمع الأعمال الهندي، وذلك تماشيا مع الخطة التوسعية الرامية إلى الترويج لـ«مجمّع الأعمال» في «دبي ورلد سنترال» كوجهة رئيسية للشركات المحلية والمستثمرين، وبدعم من «إتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية».

بدأت الجولة في العاصمة نيودلهي ومن ثم إنتقل الوفد إلى مدينتي بانجالور ومومباي حيث إلتقوا بعدد من أبرز الشركات وأصحاب القرار والمجموعات الإدارية الكبرى والمحامين والاستشاريين في الهند.

ويحظى «مجمّع الأعمال» في «دبي ورلد سنترال» بأهمية كبيرة لكونه يوفر بيئة أعمال متكاملة ومصمّمة خصيصاً لتلبية كافة متطلبات الشركات العاملة في دولة الإمارات. وقد تم تأجير ما يزيد على 20.000 متر مربع من المساحات المكتبية ضمن المجمّع خلال العام الجاري، ويتم حاليا تجهيز مساحات إضافية لمواكبة إحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي. كما يمكن للشركات الهندية، وخصوصا الشركات الصغيرة والمتوسطة الراغبة بتوسيع نطاق عملياتها في المنطقة، إنشاء مكاتب لها في المجمّع خلال فترة لا تتعدى ثلاثة إلى اربعة اسابيع فقط، وذلك لما يوفّره المجمّع من المباني والمرافق المكتبية رفيعة المستوى التي تضمن اعلى درجات المرونة وفي نفس الوقت تعزيز الكفاءة التشغيلية من حيث الوقت والتكلفة.

وقال باولو سيرا، نائب رئيس «مجمّع الأعمال» في «دبي ورلد سنترال»: «تشير الدراسات إلى ان ما يزيد على 50 من الشركات القائمة في «دبي ورلد سنترال» إما مملوكة بالكامل أو جزئيا للمستثمرين الهنود، الأمر الذي يعكس قوّة العلاقات التي تجمع بين إمارة دبي ودولة الهند التي احتلت الصدارة في العام الفائت كاكبر شريك تجاري لإمارة دبي، بتعامل تجاري بلغ 37 مليار دولار أمريكي، اي ما يعادل 10 بالمائة من إجمالي تجارة دبي الخارجية خلال العام، ونتطلّع في «مجمّع الأعمال» إلى المساهمة الإستراتيجية في تعزيز الشراكات القويّة بين الطرفين، وذلك من خلال دعم رجال الأعمال الهنود في تأسيس أعمالهم في «دبي ورلد سنترال» الذي اثبت مكانته الريادية كبوابة جديدة للتجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، يتيح «دبي ورلد سنترال» بصفته منطقة إقتصادية حرة، إمكانية تملك العقار بالكامل وبدون أي رسوم ضريبية، بالإضافة إلى تقديم مجموعة واسعة من الرخص التجارية.»

وأضاف سيرا: «شهد «مجمّع الأعمال» الذي يعد جزءًا لا يتجزأ من «دبي ورلد سنترال»، إرتفاعا ملحوظا في الطلب على المساحات المكتبيّة خلال العام الجاري، وذلك للإستفادة من المقوّمات المميزة التي يقدّمها المجمّع من البنى التحتية المتطوّرة والمرونة العالية للنمو والتوسّع في المستقبل. ونحن على ثقة أن «مجمّع الأعمال» سيسهم في إستقطاب المزيد من الشركات الهندية الراغبة بتعزيز مكانتها في منطقة الشرق الأوسط.»

جانب من مؤتمر الافتتاح

# مستثمرون عرب يعتزمون إقامة مشروعات في قناة السويس الجديدة

قناة السويس

التقى خالد حنفي، وزير التموين المصري، أحمد سالم السويدين رئيس المنظمة العربية الافريقية للاستثمار ممثل مجموعة من المستثمرين العرب، وبحثا معا تطورات مناخ الاستثمار بمصر.

وقال الوزير المصري، وفقا لجريدة الرياض السعودية، انه تم الاتفاق على مذكرة تفاهم تتضمن مشروعات مشتركة بين مصر والمستثمرين في مجالات إنشاء المدن التجارية والسياحية، واستيراد وتصدير السكر للمنطقة العربية والأفريقية والآسيوية وإقامة مناطق لوجستية وسلاسل تجارية وتداول الحبوب.

وأضاف حنفي ان تلك المشروعات الاستثمارية ستقام على محور قناة السويس الجديدة، وتضم مدينة عالمية للسياحة والتسوق تشمل نماذج أحياء من كل الدول العربية والمناطق الشهيرة في العالم، وجذب الشركات العالمية لإنتاج وعرض كل الماركات العالمية، إضافة الى إقامة مراكز لوجيستية عالمية للحبوب والمواد الغذائية وسلاسل إمداد وبورصات سلعية لتحويل مصر إلى سلة غذاء للدول المحيطة.

وتابع حنفي «هذه المشروعات سوف تنشط الاقتصاد القومي وتزيد دخل مصر من العملات الأجنبية وتخلق الملايين من فرص العمل وتحد من البطالة».

بدورة أكد الشيخ السويدين انه سوف يبدأ إعداد مذكرة التفاهم فورا مع مجموعة من المستثمرين العرب، لوضع الآليات موضع التنفيذ لبدء تنفيذ المشروعات التي سوف تعود بالفائدة على مصر والمنطقة العربية.

# مؤشر أسعار المستهلك بقطر يرتفع 7.0 في المئة خلال اغسطس

اعلنت وزارة التخطيط التنموي والاحصاء في قطر ان مؤشر اسعار المستهلك في قطر سجل ارتفاعا بنسبة 7.0 بالمئة خلال شهر اغسطس الماضي مقارنة بشهر يوليو الذي سبقه محققا بذلك ارتفاعا سنويا بنسبة 8ر3 بالمئة.

وقالت الوزارة في بيان ان مؤشر قياس المستوى العام لاسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل الاسر يبلغ حاليا 9ر118 نقطة موضحا ان جميع مكونات المؤشر ارتفعت بتفاوت خلال الشهر الماضي مقارنة بالشهر الذي سبقه.

واضاف البيان ان مجموعة الغذاء والمشروبات والتبغ جاءت الأكثر ارتفاعا بنسبة 1.7 بالمئة تلتها مجموعة سلع وخدمات متفرقة بنسبة 1.1بالمئة ثم مجموعة الملابس والاحذية بنسبة1.0في المئة.

وذكر ان مجموعة الإيجار والوقود والطاقة ارتفعت بنسبة 7.0 بالمئة في حين سجلت مجموعتا الاثاث والمنسوجات والتسلية والترفيه والثقافة زيادة بنحو 0.3 بالمئة لكل منهما ومجموعة النقل والاتصالات بنسبة 0.2بالمئة.

واوضح ان مجموعة الايجار والوقود والطاقة سجلت ارتفاعا على اساس سنوي بنسبة 9ر7 بالمئة وذلك بسبب ارتفاع ايجارات المساكن تلتها في الترتيب مجموعة الاثاث والمنسوجات بنسبة 1ر5 بالمئة.

وذكر ان مجموعة الملابس والاحذية سجلت زيادة بنسبة 3ر3 بالمئة ومجموعة النقل والاتصالات بنسبة 5ر2 بالمئة ومجموعة السلع والخدمات المتفرقة بنسبة 1.6 بالمئة اضافة الى مجموعتي التسلية والترفيه والثقافة والغذاء والمشروبات بنسبة 1.2 بالمئة لكل منهما.

# وزير التخطيط الصومالي يثمن دور الكويت الريادي في دعم العمل العربي المشترك

اشاد وزير التخطيط والتعاون الدولي الصومالي سعيد عبدالله محمد بدور الكويت الريادي في دعم العمل العربي المشترك منوها بالقيادة الحكيمة التي تتمتع بها دولة الكويت.

وشدد الوزير محمد خلال زيارته لمقر المعهد العربي للتخطيط في اطار زيارته الحالية للكويت على الدور الريادي والتاريخي الذي تلعبه الكويت وقيادتها الحكيمة في دعم العمل العربي المشترك ولا سيما المسيرة التنموية في مختلف الدول العربية خاصة الواقعة في القارة الافريقية سواء من خلال تقديم المساعدات المباشرة أو عبر المؤسسات التي توفر خدمات اقتصادية متخصصة.

ولفت الى ان الصومال بشكل خاص لطالما استفادت من الدعم الذي تقدمه المؤسسات الكويتية في مختلف المجالات منوها باحتضان الكويت للعديد من المؤسسات العربية المشتركة ذات الطابع التنموي ومن بينها المعهد العربي للتخطيط الذي استطاع أن يواكب توجهات الحكومات الكويتية المتعاقبة في دعم مسيرة العمل العربي المشترك.

واشار الى أن بلاده ستتقدم بطلب عضوية للمعهد العربي للتخطيط في القريب العاجل بعد الاتفاق على الاجراءات اللازمة لذلك.

واضاف الوزير الصومالي ان التركيز سيكون على كيفية تعميق التعاون بين الحكومة الصومالية ممثلة بالوزارات ذات الطابع الاقتصادي والتخطيطي لا سيما منها وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبين المعهد.

واعتبر ان زيارة المعهد «محطة مهمة» ضمن زيارة الوفد الصومالي الرافعة الى الكويت واللقاء مع العديد من المسؤولين والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي والمعنية بملف التنمية.

واوضح انه تم بحث كيفية تعميق استفادة الوزارات ذات الطابع الاقتصادي والتنموي في الصومال من الخدمات الأساسية التي يوفرها المعهد في مجال التدريب وبناء القدرات من جهة والاستشارات الفنية المتخصصة والدعم المؤسسي من جهة أخرى بما يساهم في التأسيس لمرحلة جديدة من التعاون بين الجانبين.

ومن جانبه اشاد المدير العام للمعهد العربي للتخطيط الدكتور بدر مال الله بالجهود التي تبذلها القيادة والحكومة الصومالية في السعي الى الدفع قدما بالعمل العربي المشترك عبر طرح العديد من المبادرات الداعمة لهذا التوجه والحرص على التواصل مع المؤسسات المعنية بالملفات التنموية في مختلف الدول العربية.

ولفت الى أهمية الخطوات الإصلاحية التي اتخذت في الصومال والتي توجت من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص للعب دور أكبر في الحياة الاقتصادية في عدة قطاعات اقتصادية كالاتصالات مؤكدا ضرورة الاستفادة من المقومات الايجابية التي يتمتع بها الاقتصاد الصومالي لا سيما على مستوى الثروات الطبيعية كالزراعة والحبوب والثروة الحيوانية.

واكد مال الله استعداد المعهد لمواكبة التحولات الاقتصادية الحاصلة في الصومال والعمل على دعمها من خلال توفير الخدمات الخاصة لمختلف الجهات الحكومية سواء في مجال الدعم المؤسسي والاستشارات الفنية المتخصصةاو في مجال تدريب موظفي القطاع العام معربا عن خالص ترحيبه بطلب العضوية التي ستتقدم بها الصومال للمعهد.

واوضح ان التحديات الاقتصادية على مستوى العالم العربي باتت أكثر تعقيدا لا سيما بعد مرحلة الأزمة المالية العالمية ومن ثم ارتفاع منسوب المطالب الشعبية ذات الطابع الاجتماعي.

وبين مال الله ان هذا الواقع يحتم على الحكومات العربية اعتماد خيارات جديدة تقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية مع منح القطاع الخاص دورا اكبر على ان تحتفظ الحكومات واجهزتها بالاشراف والمتابعة.

### رحب باستثمارات جديدة من شركات دبي

# الرئيس السنغالي استقبل سلطان بن سليم واشيد بجهود موانئ دبي العالمية في داكار

استقبل فخامة رئيس جمهورية السنغال ماكي سال في مقر إقامته في دبي ، سعادة سلطان أحمد بن سليم، رئيس موانئ دبي العالمية، رئيس مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة، حيث تم خلال الاجتماع مناقشة سبل تعزيز التعاون على صعيد إدارة وتطوير الموانئ، وتقديم افضل الخدمات لحركة التجارة الخارجية في السنغال وغرب إفريقيا، من خلال إدارتها لميناء «موانئ دبي العالمية – داكار».

وأشاد الرئيس السنغالي بدور موانئ دبي العالمية في تطوير صناعة الموانئ حول العالم، مؤكدا حرص السنغال على تعزيز التعاون مع الشركة، بما يحقق افضل النتائج على صعيد نمو حركة التجارة الخارجية من خلال جودة الخدمات التي تقدمها موانئ دبي العالمية – داكار.

وأعرب فخامته عن اعتزازه بالشراكة مع موانئ دبي العالمية مثمنا دورها المميز في تطوير البنى التحتية للموانئ، وأكد أن لنشاط الشركة أثر إيجابي كبير في دعم الاقتصاد السنغالي، منوها بأهمية البيئة الاستثمارية الآمنة في السنغال التي أعطت لموانئ دبي العالمية الفرصة لتقديم خبرتها الواسعة في صناعة الموانئ حول العالم من أجل تطوير العمل بقطاع الموانئ السنغالي.

وقال فخامة رئيس جمهورية السنغال « نأمل أن تستمر موانئ دبي العالمية في التوسع بنشاطها في السنغال، ونحن بدورنا مستعدون لتوفير كافة احتياجات الشركة من اجل تعزيز المصالح المشتركة معها».

من جانبه أكد سعادة سلطان أحمد بن سليم حرص موانئ دبي العالمية على تطوير التعاون مع السنغال لتعزيز دور ميناء «موانئ دبي العالمية – داكار»، ومساهمته في دعم النمو بالاقتصاد السنغالي، وذلك في إطار التزامنا العالمي بتطوير صناعة الموانئ، استنادا إلى خبرة الشركة ودورها الحيوي في إدارة 65 ميناءً حول العالم. ونسعى عبر اجتماعاتنا الدائمة مع المسؤولين وصناع القرار في مختلف الدول إلى تعزيز شراكتنا الدولية في خدمة حركة التجارة العالمية، وتقديم افضل الخدمات لها في الموانئ التي تتولى إدارتها.

وأضاف رئيس موانئ دبي العالمية، رئيس مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة قائلاً: «لقد أصبح ميناء «موانئ دبي العالمية – داكار» مساهما رئيسيا في اقتصاد السنغال المتنامي وداعما لتطوره المستقبلي على المدى الطويل، حيث يتمتع بموقع استراتيجي في غرب افريقيا، ويعد بوابة للمنطقة بأسرها، ولذلك نعمل على الارتقاء الدائم بمستوى خدماتنا في الميناء، والمتابعة المستمرة مع المسؤولين في السنغال لكافة الجوانب الكفيلة بتطوير العمل في الميناء».

هذا وقد سجلت تجارة دبي الخارجية مع السنغال في النصف الاول من العام 2014 نموا بنسبة 30% لتصل قيمتها إلى 1.126 مليار درهم، مقابل 864 مليون درهم في النصف الأول من العام 2013، وتعد داكار محطة أساسية للمسافرين من دبي إلى غرب إفريقيا، وتسيّر طيران الإمارات خمس رحلات أسبوعية إلى العاصمة السنغالية.

وتوفر محطة «موانئ دبي العالمية – داكار» نفاذا مباشرا بدون أي عوائق متعلقة بالمد والجزر على مدار العام، وخدمات النافذة الزمنية للرسو، وعمليات تشغيلية متواصلة طوال اليوم؛ تشمل استقبال السفن ومناولة الحاويات.

وتعد هذه المحطة الميناء المفضل للعديد من السفن القادمة من أوروبا والمتجهة جنوبا، كما توفر شبكة الطرق الجيدة نقلا سريعا للبضائع إلى كل من غينيا بيساو وموريتانيا وغامبيا، ويعد ميناء داكار بوابة تاريخية إلى باماكو في مالي بفضل محطة القطارات الموجودة فيه.

الجدير بالذكر أن «موانئ دبي العالمية» قامت منذ توليها تشغيل ميناء داكار عام 2007 بخلق أكثر من 200 فرصة عمل لمواطنين سنغاليين، ووفرت للعاملين في المحطة برامج تدريبية متخصصة بإشراف إدارة الشركة، من أجل تحقيق الكفاءة التشغيلية بما يتوافق مع المعايير المطبقة في «موانئ دبي العالمية».

وتعد «موانئ دبي العالمية – داكار» محطة الحاويات الأكبر والأحدث في غرب إفريقيا بعد تطويرها وزيادة سعتها التشغيلية مع افتتاح المحطة الجديدة في ميناء دكار في ديسمبر 2011 حيث أدت عمليات التوسعة والتحديث التي نفذتها موانئ دبي العالمية–دكار بموجب اتفاقية امتياز تم توقيعها عام 2007، إلى زيادة سعة المحطة من 300 ألف حاوية نمطية إلى أكثر من 600 ألف حاوية نمطية حاليا.

ماكي سال رئيس جمهورية السنغال و سلطان بن سليم